

Distr.: General
3 December 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن السودان المقدم عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ثانياً - الأمن

٢ - بعد توقيع بروتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون الإنسانية والأمنية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تمتعت دارفور بالهدوء نسبياً حوالي أسبوع واحد. بيد أن الحالة تدهورت قرب نهاية تشرين الثاني/نوفمبر مع زيادة الاشتباكات بين القوات الحكومية وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، مما أسفر عن مقتل الكثير من أفراد الشرطة والمدنيين. وبلغ العنف ذروته في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عندما هاجم جيش تحرير السودان مدينة الطويلة، شمالي دارفور، وسيطر على جميع مخافر الشرطة في غضون بضعة ساعات. وشن الجيش السوداني هجمات انتقامية مكثفة، ذكر أنه استخدم فيها قاذفات القنابل وأجبر جيش تحرير السودان على الانسحاب من الطويلة. ومع هذا، استمر القتال في المنطقة المجاورة حتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر مسبباً إصابات على نطاق واسع. وأعلن الجانبان كلاهما أنهما لم يعودا ملزمين بشروط اتفاق وقف إطلاق النار، وأعلنت حالة الطوارئ في شمالي دارفور.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، هاجم جيش تحرير السودان في ١٣ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر مركز شرطة بالقرب من مخيم الأشخاص المشردين داخليا في كلمة، جنوبي دارفور، وقتل عدة أشخاص. والتقارير غير حاسمة عما إذا كانت الهجمات قد شنت من داخل مخيم الأشخاص المشردين داخليا أو لم تشن.

٤ - وعقدت جلسة طارئة لآلية التنفيذ المشتركة اشترك في رئاستها ممثلي الخاص ووزير خارجية السودان، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر لتناول الأحداث التي وقعت في الطويلة ومخيم كلمة. وفي تلك الجلسة، قدمت الحكومة قائمة تضم ١٩ انتهاكا مزعوما لاتفاق وقف إطلاق النار من جانب جيش تحرير السودان في الفترة من ٩ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وأعربت الحكومة عن القلق إزاء ازدياد عدد القتلى من رجال الشرطة في القتال حول الطويلة. ووفقا للأرقام التي قدمتها الحكومة، قتل ٢٩ من رجال الشرطة في غضون يومين.

٥ - ويعكف الاتحاد الأفريقي على التحقق من تقارير تتعلق بتلك الأحداث، وفي أعقاب ذلك سيتوصل الشركاء في آلية التنفيذ المشتركة إلى نتيجة بشأن المزامعة المتصلة بتلك الأحداث. وانتظارا للنتيجة التي يسفر عنها التحقيق الذي يجريه الاتحاد الأفريقي، توصل بعض أعضاء آلية التنفيذ المشتركة إلى نتيجة أولية مفادها أن جيش تحرير السودان مسؤول عن الهجمات على الطويلة وكلمة. وجرت أيضا مناقشة ما ذكر عن استخدام الحكومة للقذف بالقنابل من الجو في مدينة الطويلة كإجراء انتقامي، وهو الأمر الذي إن صدق سيعتبر انتهاكا لبروتوكول أبوجا الأمني.

٦ - وأشار ممثلي الخاص، من جانبه، على الحكومة بأن تضطلع بما يلي: (أ) ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس لدى الاستجابة للهجمات؛ (ب) التمسك بالتزاماتها بموجب البروتوكول الأمني المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر والامتناع عن القيام بعمليات طيران عسكرية معادية، خاصة تلك التي تنطوي على قذف جوي بالقنابل (تنص إحدى مواد البروتوكول الأمني على اتفاق الأطراف على الامتناع عن القيام بعمليات طيران عسكرية معادية في منطقة دارفور وفوقها)؛ (ج) تجنب استهداف المدنيين في أي عمل عسكري وضمان امتثال الميليشيات الخاضعة لنفوذها لذلك أيضا؛ (د) إتاحة أقصى قدر من الحرية للاتحاد الأفريقي من أجل الاضطلاع بأعماله. وفي الوقت الذي اعترف فيه ممثلي الخاص بالصعوبة التي تواجهها الحكومة في عدم اتخاذ أي رد فعل عندما يحاول جيش تحرير السودان توسيع نطاق المنطقة الخاضعة لسيطرته فقد أكد أنه من الأمور الحاسمة أن تحترم الحكومة مسؤولياتها وأن تتصرف ضمن الحدود المبينة في البروتوكولين اللذين جرى التوقيع عليهما.

٧ - وردا على ذلك، أكد وزير الخارجية لأعضاء لجنة التنفيذ المشتركة أنه لم يحدث قصف جوي بالقنابل أو استهداف للمدنيين وأن الحكومة ستجري تحقيقها في تلك المزارع الذي يواكب التحقق الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي. وذكر أيضا أن الحكومة ستتكفل بالتعاون التام مع الاتحاد الأفريقي ولكنها ستتولى حماية الطرق الرئيسية في دارفور حتى يتمكن الاتحاد الأفريقي من الاضطلاع بهذه المهمة. وبالرغم من أن الوزير وافق على أن النقطة الأخيرة قد تكون مثيرة للخلاف، فقد دفع بأنه في حين أن الاتحاد الأفريقي رفض العرض المقدم من الحكومة بتقديم الحماية استمر انعدام الأمن في طرق دارفور. وأضاف أن قرار الحكومة بحماية الطرق يعكس وجهة نظرها بأن الدفاع عن النفس لا يتضمن أن تقتصر الحماية على الجنود والشرطة والمدنيين بل يشمل أيضا الممتلكات العامة والخاصة.

٨ - وفي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد اجتماع للجنة وقف إطلاق النار المشتركة في نجامينا لمناقشة العنف. وذكر الاتحاد الأفريقي أن الجانبين قد ارتكبا حوالي ٤٠ انتهاكا لوقف النار منذ منتصف آب/أغسطس وأن الأمور بلغت الذروة عندما نشب القتال في الطويلة. ولام الطرفان الواحد منهما الآخر على بدء العنف. إلا أنه اتخذت خطوة إيجابية، ومع أن الحكومة وجيش تحرير السودان اعترفا أن بعض ممثليهما أدلى ببيانات تشير إلى انتهاء التزامهما بشروط اتفاقات وقف إطلاق النار عندما تصاعد العنف في دارفور، فقد أكد كل من الحكومة وجيش تحرير السودان مجددا التزامهما باتفاق وقف إطلاق النار.

٩ - وخلال الاجتماع، انتقد الاتحاد الأفريقي الأطراف لإخفاقها المتكرر في الوفاء بالتزاماتها؛ وطلب من الحكومة أن تقدم خططا وأطرا زمنية لتحديد الميليشيات المسلحة، بما فيها الجنجويد؛ وطلب من جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة أن تقدم معلومات عن مواقع قواتهما في غضون الأسابيع القليلة المقبلة. وذكر أن عدم القيام بذلك سيضطره إلى إحالة المسألة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأوصى الاتحاد الأفريقي أيضا بإنشاء إطار عمل متفق عليه كي يتعامل مع الأطراف التي تنتهك اتفاق وقف إطلاق النار، فضلا عن التعجيل بنشر قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور. وأعرب عن امتناني للمبادرة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لأن المجلس دأب على الإعراب عن قلقه الشديد إزاء عدم إحراز الأطراف لتقدم في الوفاء بالتزاماتها.

١٠ - وبالإضافة إلى القتال الذي دار في الطويلة وكلمة فيما يلي بعض الأحداث الأمنية الرئيسية التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر، حسبما أكدها المراقبون ووكالات الشؤون الإنسانية في دارفور:

(أ) استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار. وفي شمالي دارفور، تزداد قطع الطرق وعمليات السلب والنهب في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، لا سيما على الطرق الرئيسية. وما زالت بعض حوادث الاختطاف دون تفسير. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام رجال مسلحون بنهب شاحنة تجارية جنوب مليط، في حين قام بعض رجال القبائل المسلحين بسرقة المواشي. واستردت المواشي فيما بعد من خلال التفاوض بين رؤساء القبائل.

(ب) وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت الحكومة وميليشياها المسلحة منطقة كنم مما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصا من بين قوات جيش تحرير السودان. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم جيش تحرير السودان قافلة عسكرية حكومية كانت في طريقها من نيالا إلى الفاشر مما أسفر عن مقتل ثمانية جنود. وتعرضت دورية شرطة متقلة يزعم أنها كانت ترافق شاحنة تجارية من الفاشر إلى الكومة للهجوم من جانب أشخاص مسلحين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر أيضا عن وقوع إصابات.

(ج) وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى إيقاف شاحنات تجارية تقل ٣٠ راكبا و سلع إغاثة لمنظمات غير حكومية دولية. وما زال ثلاثة أشخاص مفقودين بالإضافة إلى الشاحنات والبضائع. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أوقف رجال مسلحون خمس شاحنات تجارية تحمل سلعا من الفاشر إلى مليط ونهبوا ما فيها. كما نهب رجال مسلحون شاحنتين تجاريتين متجهتين من الفاشر إلى أم كدادة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي نفس الوقت أفيد عن تعرض بعض الركاب، من بينهم أحد الشيوخ، لإصابات.

(د) وفي الجنوب، ذكر أن قرابة ٢٠٠٠ من عناصر جيش تحرير السودان قاموا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، انتقاما لهجوم سابق قام به رجال القبائل المسلحون في منطقة لبدو، بالهجوم على منطقة التعايشة، مما أسفر عن مقتل حوالي ٤٠ شخصا مسلحا من رجال القبائل و ٢٧ عنصرا من عناصر جيش تحرير السودان. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم جيش تحرير السودان محطة سكك حديدية في منطقة الضريضة. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت عناصر من حركة العدالة والمساواة قريضة واستولت على المبنى الإداري، وفي أعقاب ذلك انسحبت بفضل الوساطة التي قام بها الاتحاد الأفريقي.

(هـ) وفي الهشابة، أكد الاتحاد الأفريقي أن رجال القبائل العرب دمروا إحدى القرى في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. كما أحرق رجال القبائل العرب عدة قرى في غربي دارفور في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

(و) واستمرت الأحداث المزعجة في غربي دارفور. ففي ٢ و ٣ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية هاجمت أربع قرى حول منطقة

كلبوص. واشتبكت أيضا مع ميليشيات مسلحة في منطقة جبل مون وهي منطقة حصينة تابعة للحركة الوطنية للإصلاح والتنمية. ووردت تقارير في ١٩ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عن قيام عناصر من جيش تشاد بعمليات عبر الحدود، وهو أمر قد تترتب عليه آثار إقليمية خطيرة.

١١ - وفي حين يعطي السرد الوارد أعلاه فكرة عن عدد الأحداث الأمنية اليومية التي وقعت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الحالة المتفجرة كثيرا ما تجعل من الصعب تقديم صورة عامة واضحة. ومع هذا، وكما ذكر في التقارير السابقة يمكن استخلاص اتجاهات معينة:

(أ) يوجد خطر يتمثل في أن العنف قد يستمر في التصاعد. وقد انتهكت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان بعدوانية التزاماتها بروتوكولي أبوجا، وإذا لم تبد الحكومة ضبط النفس في مواجهة الاستفزازات من حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان فإن انعدام الأمن قد يزداد سوءا بصورة كبيرة.

(ب) وفقا لتقارير شهود عيان، استمرت الحكومة في استخدام القصف الجوي بالقنابل انتقاما للعمليات المشار إليها أعلاه، وهو ما تنكره الحكومة.

(ج) زادت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان من هجماتها ضد الشرطة وسجل وقوع المزيد من حالات القتل خلال هذا الشهر. وقد يعزى هذا إلى عدة أسباب؛ أولا، تمثل الشرطة هدفا سهلا مقارنة بقوات الجيش، مما يمكن حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان من الاستيلاء على الأسلحة النارية والذخيرة والمركبات؛ تحاول حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان أيضا إثبات زعمها أن عناصر من الجنجويد قد انخرطت في قوات الشرطة؛ وإيضاح قوتها المتزايدة بتحييد الشرطة وتوسيع المنطقة الخاضعة لسيطرتها؛ واستعادة الاهتمام الدولي بدارفور، لا سيما أعقاب جلسات مجلس الأمن المعقودة في نيروبي في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر التي ركزت على عملية السلام بين الشمال والجنوب. وفي المناقشات التي جرت بين ممثلي الخاص وقيادة حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان عقب العنف الذي وقع في الطويلة، دأبت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان على إنكار اشتراكها في الهجوم الذي شن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد يعني هذا أن قادة حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان لم يعودوا يسيطرون على بعض قادهم الميدانيين.

(د) يبدو أن حركة التمرد الجديدة، الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، تسيطر على المنطقة الواقعة بين جبل مون وطينة وأنها واصلت تعزيز أنشطتها في غربي دارفور. وردا

على ذلك، أفيد عن حدوث تعبئة للميليشيات المسلحة وزيادة القوات الحكومية في منطقة جبل مون قرب نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ويبدو أن الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية مزودة جيداً بالأسلحة ولديها صلات عبر الحدود، مما يحتمل أن ينشر انعدام الأمن إلى خارج دارفور. ونظراً لأن الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية ليست طرفاً في أي من الاتفاقات الموقعة بشأن دارفور فقد ازداد تعرض من يقدمون المساعدة الإنسانية في غربي دارفور لمخاطر أمنية. وقد بدأت الأمم المتحدة في إجراء اتصالات مع الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية التماساً للحصول على تأكيدات من الحركة بأن الذين يقدمون المساعدة الإنسانية في المنطقة الخاضعة لسيطرتها لن يتعرضوا للأذى.

(هـ) استمر انهيار النظام والقانون واستمرت أعمال قطع الطرق وسلب المواشي ونهبها وعمليات الاختطاف. وتعرض العاملون في مجال المساعدة الإنسانية وقوافلها أيضاً لأخطار متزايدة. وأدى انعدام الأمن الذي نجم عن ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الذي قد يفاقم بدوره من الطلبات على وكالات المعونة مع سعي المزيد من الأشخاص للحصول على الإغاثة من الأغذية.

(و) في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ظهر أن أخذ حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان ١٨ رهينة من رجال القبائل الرحل في منطقة زالينغي كان على وشك أن يطلق عنان معركة كبيرة في منطقة جبل مرة، مع قيام موسى هلال زعيم الجنجويد المعروف بتجميع قواته. ومع هذا، أسفرت جهود الوساطة التي قام بها الاتحاد الأفريقي عن الإفراج عن بعض الرهائن وتهدئة التوترات. وقد أشرك ولاية غربي وجنوبي دارفور أيضاً في العمل مع القبائل الرحل حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان على السواء من أجل نزع فتيل التوترات. وبرغم ذلك، إذا استمرت هذه الأحداث دون وضع حد لها فقد يليها المزيد من الهجمات.

ثالثاً - نزع سلاح الجنجويد وغيرها من الميليشيات المسلحة والجماعات الخارجة على القانون

١٢ - لم يجرز تقدم نحو نزع سلاح الجنجويد في تشرين الثاني/نوفمبر. ووفقاً للفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، ينبغي أن تقدم حكومة السودان إلى لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي أي معلومات عن أفراد الجنجويد الذين أُلقي القبض عليهم أو نزع سلاحهم وغيرهم من أفراد الجماعات المسلحة. ومع هذا، أكدت اللجنة أنها لم تدع بعد إلى التحقق من أي أنشطة نزع سلاح قامت بها الحكومة. وفي غضون ذلك، يوجد

المزيد من المزاغم بأن بعض العناصر في الخرطوم تزود الميليشيات بالسلاح، رغم أن هذا لم يتأكد بعد.

١٣ - وكما ذكر في الفقرة ٩ أعلاه، فخلال الجلسة التي عقدتها لجنة وقف إطلاق النار المشتركة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر طلب الاتحاد الأفريقي من الحكومة أن تزوده بخطة وإطار زمني لترع سلاح الجنجويد وغيرها من الميليشيات. وكما ورد في تقرير السابقيين (S.2004/787 و S/2004/881)، أعلنت الحكومة في جلسة لآلية التنفيذ المشتركة عُقدت في ١٧ أيلول/سبتمبر أنها ستقدم قريبا تفاصيل خطة لإنشاء لجنة لجمع الأسلحة. ومع هذا، لم تقدم خطة من هذا القبيل إلى الأمم المتحدة حتى الآن.

١٤ - وعدم إحراز تقدم في هذا المجال من دواعي القلق الشديد. إذ يوضح بجلاء عدم استعداد الحكومة للوفاء بالتزامها بموجب قرارات مجلس الأمن وغيرها من الاتفاقات السابقة، ولا سيما البلاغ المشترك الصادر في ٣ تموز/يوليه.

١٥ - ويجب على الحكومة أن تواصل بذل جهودها للتخفيف من حدة انعدام الأمن وضمان توافر سبل كسب الرزق للمحاربين الذين جرى تسريحهم وإقناعهم بالعدول على الانضمام إلى الميليشيات الأخرى أو القيام بأعمال قطع الطرق. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تنفيذ برنامج شامل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. وإذا أخفقت الحكومة في اتخاذ الخطوة الأولى الضرورية لترع سلاح الميليشيات التي تشكل التهديد الرئيسي للمدنيين فإن انعدام الأمن سيستمر.

رابعاً - الإفلات من العقاب وبناء الثقة

١٦ - لم يوجد أيضا ما يدل على اعتقال الحكومة لقادة الجنجويد وتقديمهم إلى المحاكمة، الأمر الذي كان مطلبا محوريا لمجلس الأمن منذ اتخاذه القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). ويجب أن تفهم الحكومة أن الإفلات من العقاب ما زال عاملا رئيسيا يسهم في الشعور بانعدام الأمن بين الأشخاص المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة.

١٧ - وما زال الأشخاص المشردون داخليا عديمي الثقة بالشرطة، ويرجع هذا عادة إلى استمرار الإفلات من العقاب ورفض الشرطة تسجيل شكاواهم. وفي محاولة لتدارك هذه الحالة، نُظِم في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر برنامج تدريب مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الصليب الأحمر الدولية للتدريب في مجال حقوق الإنسان والقوانين السودانية أسفر عن تدريب ٨٩٨ فردا من الشرطة والمسؤولين عن الأمن والهيئة القضائية، فضلا عن السلطات التقليدية والمجتمع المدني في شمالي وجنوبي دارفور. وفي حين استمرت الحالة في

دارفور عموماً في التدهور، يفيد موظفو الأمم المتحدة في الميدان عن حدوث تحسن طفيف في مواقففرادى رجال الشرطة وسلوكهم. ومع هذا، فمن السابق لأوانه قياس أثر هذا. فعملية تغيير المواقف وإصلاح الهياكل الحالية غير المحدية تتطلب استراتيجية طويلة الأجل وتدرجية.

١٨ - وفي أعقاب إنشاء لجنة التحقيق الدولية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قامت اللجنة بزيارة السودان في الفترة من ٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. واجتمع أعضاؤها مع كبار ممثلي الحكومة بمن فيهم نائب الرئيس، عثمان طه، ووزراء العدل والدفاع والداخلية والخارجية؛ ووكالات المعونة الدولية؛ وجماعات المجتمع المدني. وفي أعقاب ذلك، زارت اللجنة ثلاثة مناطق في دارفور في الفترة من ١١ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وظل فريق من المحققين القضائيين والمحللين وخبراء الطب الشرعي في السودان للقيام بمزيد من التحقيقات.

١٩ - وبعد قيام اللجنة بزيارة الخرطوم، قدم وزير العدل في جلسة لآلية التنفيذ المشتركة عُقدت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر التأكيدات التالية فيما يتعلق بأعمال اللجنة: (أ) ستقبل الحكومة تقرير اللجنة مهما كانت النتائج التي ستتوصل إليها؛ (ب) لن يتعرض الشهود على الحوادث لإساءة المعاملة؛ (ج) بناء على تعليمات مشددة من الرئيس عمر حسن البشير، لن يعرقل أي مسؤولين سودانيين تحقيقات اللجنة.

خامساً - الحالة الإنسانية في دارفور

٢٠ - لا تزال الحالة الإنسانية في دارفور خطيرة، ولا يتوقع كثيراً حدوث انخفاض في احتياجات السكان المدنيين من الإغاثة مستقبلاً. وقد ازداد، حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، عدد الأشخاص المتأثرين بالصراع، بمن فيهم المشردون داخلياً، والجماعات المحلية المضيفة والآخرين المحتاجون للإغاثة، بواقع ٢٥٠ ٠٠٠ شخص آخر ليصبح قرابة ٢,٣ مليون نسمة، أي أكثر من ثلث عدد السكان المقدر في دارفور قبل الصراع والبالغ ستة ملايين. وتعزى هذه الزيادة في معظمها إلى ارتفاع سرعة تأثر السكان المضيفين المقيمين الذين يقدر الآن بأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ لكامل منطقة دارفور. ومن الزيادة الصافية في عدد المقيمين المتأثرين بالصراع، ١٥٠ ٠٠٠ في شمالي دارفور بينما يوجد ٥٠ ٠٠٠ في غربي دارفور. وإذا لم يتحسن الوضع الأمني، قد يستمر هذا الاتجاه المتصاعد حتى نهاية العام وإلى ما بعد ذلك. وبات كثيرون، بين السكان المقيمين في دارفور، ضمن الجماعات المستضعفة بصورة متزايدة، بسبب التأثير الاقتصادي للأزمة المستمرة.

٢١ - وقد أحرز مجتمع الشؤون الإنسانية تقدماً آخر في التصدي لاحتياجات إنقاذ الحياة للسكان المتأثرين بالصراع. وبالرغم من الحالة الأمنية، استطاعت وكالات المساعدة الإنسانية أن تزيد المستوى الكلي للمساعدات الإنسانية المقدمة. ومع ذلك، تأثر تقديم الأغذية إلى حد كبير، بسبب زيادة انعدام الأمن والهجمات على القوافل وخاصة في شمالي دارفور. ولم يقدم الغذاء إلا إلى حوالي ٦٠ في المائة من السكان المتأثرين بالصراع في تشرين الأول/أكتوبر، حوالي عشرة في المائة أقل مما كان خلال الشهر السابق. وارتفعت تغطية الحاجة إلى المأوى والمواد غير الغذائية ذات الصلة من ٥٢ في المائة إلى ٦١ في المائة بسبب تحسين التمويل. وفي مجال المياه والمرافق الصحية، تم إحراز المزيد من التقدم إلا أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة. وفي القطاع الصحي، لا يزال شمالي دارفور من أكثر المناطق نقصاً في الخدمات فيما يتعلق بإمدادات العقاقير وإمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية.

٢٢ - ووفقاً لما ورد في تقرير أعدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ستجني دارفور محصولاً ضئيلاً للمرة الرابعة على التوالي، وتمر بظروف ماثلة لتلك السابقة لجامعة عام ١٩٨٤. فانخفاض سوق الحبوب يبين أن عدداً كبيراً من المزارعين لم يتمكن من الزراعة، ولا يملك أي بذور في المخازن. ومما يقلق أيضاً أن أسعار الغذاء أعلى ٦٠ في المائة من المستويات العادية، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة أخرى في الاحتياجات الإنسانية، إذ أن الأسر المعيشية تنعدم لديها باطراد القوة الشرائية لإعالة نفسها. وبما أن الموسم الزراعي التالي لن يحين إلا في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والحصاد في الخريف، ستكون هناك حاجة إلى استجابة إنسانية واسعة النطاق، بما في ذلك الحاجة إلى معونة غذائية ضخمة، في دارفور حتى نهاية عام ٢٠٠٥ على الأقل.

٢٣ - ولا يزال تأمين مستويات كافية من التغذية يشكل تحدياً رئيسياً ويواجه كثير من المجتمعات الريفية أزمة غذائية خطيرة. ويشير تقييم، أجري بقيادة برنامج الأغذية العالمي، للأمن الغذائي والتغذية في ولايات دارفور الثلاث إلى أن ٢٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في دارفور يعانون من سوء التغذية، بينما لا تملك نصف الأسر تقريباً غذاء كافياً. وقد يزداد تدهور معدلات سوء التغذية عموماً بسبب الحصول الضعيف المتوقع والارتفاع الحاد في أسعار الغذاء. وفي الوقت نفسه، تم إحراز تقدم في توفير دعم التغذية المستهدف. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر قدمت خدمات لما مجموعه ٦٠.٠٠٠ طفل تقريباً في مراكز تغذية تكميلية أو علاجية. وقد استقرت عمليات القبول في معظم المراكز وتناقصت في بعضها. وأوضحت الدراسات الاستقصائية التي أجريت مؤخراً في غربي وجنوبي دارفور حدوث تحسن ملحوظ في حالة التغذية وسمح الانخفاض في معدلات سوء التغذية الحاد الخطير لبعض المنظمات غير الحكومية بإغلاق عدد من مراكز التغذية العلاجية.

سادسا - التمويل

٢٤ - تحسنت مستويات تمويل الاستجابة الإنسانية لأزمة دارفور. وباستيفاء أكثر من ٧٥ في المائة من احتياجات دارفور وتشاد لعام ٢٠٠٤، حددت الأمم المتحدة وشركاؤها إجمالي احتياجات قدرها ١٥ بليون دولار تقريبا لكامل السودان في خطة عمل عام ٢٠٠٥ للسودان، منها ٦٢٠ مليون دولار ستخصص لدارفور. وتشمل خطة العمل أيضا برامج تركز على جنوبي السودان وشرقي السودان والمناطق الفاصلة بينهما.

٢٥ - وقد وضعت خطة العمل بالتشاور مع الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، واستهلت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وهي تمثل خطة عمل إغاثة وإنعاش وتنمية متكاملة، مع اعتزام الأمم المتحدة وشركاؤها تنفيذ أنشطة خلال عام ٢٠٠٥، والتركيز على تعزيز التقدم نحو تحقيق السلام، ودعم اتفاق السلام بمجرد أن يتم توقيعه وتلبية احتياجات نحو أربعة ملايين نسمة في السودان. وللمحافظة على مستوى مناسب من الاستجابة لحالة الطوارئ المستمرة في دارفور ولزيادة أنشطة الإغاثة في المجالات الأخرى ذات الأولوية من البلد، أحث الجهات المانحة على تركيز تقديم تبرعاتها لجهود المساعدة الإنسانية في الفترة الأولى قدر الإمكان. وسيكون لأي تأخير في تدفق التمويل في أوائل عام ٢٠٠٥ عواقب وخيمة على جهود الإغاثة وعلى ملايين السودانيين الذين تخطط الأمم المتحدة وشركاؤها لمساعدتهم.

سابعا - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

٢٦ - تأثرت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في دارفور سلبا في تشرين الأول/أكتوبر بسبب تزايد انعدام الأمن والأمطار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تراجع موسم الأمطار، إلا أن انعدام الأمن ظل على حاله. وانخفضت النسبة المئوية للأشخاص المتأثرين بالأزمة الذين يمكن الوصول إليهم في دارفور ككل من ٩٠ إلى ٨٠ في المائة. وفي شمالي دارفور، حيث حرم عشرات الآلاف من الإغاثة، انخفضت النسبة المئوية إلى ٦٧ في المائة.

٢٧ - وتتحمل حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، وبدرجة أقل، الحكومة مسؤولية تناقص إمكانية الوصول في الأسابيع الأخيرة. فقد أوقفت أعمالهم توفير المعونة الإنسانية، كما في حالة الطويلة، حيث فرض هجوم جيش تحرير السودان ورد الحكومة تعليق الأنشطة الإنسانية لنحو أسبوع، مما أدى إلى قطع المعونة عن ٣٠ ٠٠٠ مشرد داخلي. وقد تصرفت الحكومة، بشكل منافي للاتفاقات السابقة والقانون الإنساني الدولي بعدم سماحها للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية بالوصول إلى مخيم الحير، عندما تم نقل

المشردين داخليا قسرا في ٢ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد هددت الشرطة موظفي الإغاثة بالاعتقال عندما حاولوا الوصول إلى المخيم ومساعدة المشردين داخليا.

٢٨ - وواصلت الحكومة بصورة عامة امتناعها الاختياري عن فرض قيود على استيراد السلع والمعدات الإنسانية. فقد سجلت ٧٠ منظمة غير حكومية تقريرا للعمل في دارفور. وقد انعكس هذا في عدد موظفي المساعدة الإنسانية لعملية دارفور، الذي ازداد من ١٠٠ ٦ في ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى أكثر من ٥٠٠ ٦ موظف في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. بمن فيهم حوالي ٨٠٠ من العاملين الدوليين في مجال تقديم المعونة. ومع ذلك، تباطأت عملية إصدار التأشيرات للمنظمات غير الحكومية، خلال الأسبوعين الماضيين، مقارنة بالأشهر السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن بعض السلطات الحكومية قد تشددت في مواقفها تجاه المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالسماح لها بمواصلة عملها دون شروط. وينبغي المحافظة على قدرة المنظمات غير الحكومية على التعبير عن رأيها بحرية عن جوانب الأزمة التي تؤثر على أنشطتها، وكذلك عن التهديدات الموجهة إلى السكان المدنيين واحترامها تماما.

٢٩ - وقرب نهاية الشهر، أصبحت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان الموجودين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون أكثر صعوبة بسبب القيود التي فرضتها حركات التمرد. وكانت تلك على نحو خاص الحالة في فترة حدوث الهجمات على الطويلة.

ثامنا - العودة والنقل

٣٠ - أشرت، في تقارير السابقة، إلى أنه بسبب عدم التيقن المستمر المتعلق بالظروف الأمنية في مناطق العودة، لا تخطط الغالبية الساحقة من المشردين داخليا للعودة إلى قراها في المستقبل القريب. وقد زادت أحداث الثلاثين يوما الأخيرة في دارفور من انعدام ثقتهم. فضلا عن ذلك، بالرغم من التزام الحكومة باستخدام آلية الإدارة والتنسيق، التي أنشئت بموجب مذكرة تفاهم موقعه بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة في ٢١ آب/أغسطس لتحديد إمكانية تنفيذ العودة والنقل، تصرف بعض السلطات على نحو انفرادي بقسر المشردين داخليا على الانتقال.

٣١ - وفي شمالي دارفور، أكد مفوض لجنة الشؤون الإنسانية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر أن ١٢١ أسرة من مخيم أبو شوك من الأسر المشردة داخليا عادت إلى منازلها في كورمة بعد أن وفر الوالي والمنظمات غير الحكومية المحلية وسائل النقل والغذاء والمواد غير الغذائية. وتم إجراء ذلك خلافا لاتفاق آلية الإدارة والتنسيق، إذ أنه لم يجر التشاور مع الأمم المتحدة ولا المنظمة الدولية للهجرة. وثمة تقارير متناقضة حول ما إذا كانت هذه العودة طوعية

أم لا. وبالإضافة إلى ذلك، تم نقل ١١٣ مدرسا خارج المخيم إلى مواقع أخرى، استبدلوا لاحقا بنحو ٣٠ مدرسا.

٣٢ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان العاملون في مجال تقديم المعونة التابعون للأمم المتحدة شهودا على التفكيك العنيف لمخيم الجير في نيالا ونقل المشردين داخليا إلى مواقع أخرى. وقد فر كثير من المشردين داخليا إلى داخل المناطق المحيطة خشية أن يجبروا على الانتقال إلى أماكن قد يشعرون فيها بقدر أقل من الأمان. وقد ادعت منظمة غير حكومية أن مرفقها الطبي تم إخلاؤه بالغازات المسيلة للدموع، وأجبر أطباؤها على الخروج تحت تهديد السلاح، وتم ضرب المرضى. وأفادت تلك المنظمة أن ١٨٥ شخصا أصيبوا نتيجة للغارة التي شنت على المخيم.

٣٣ - في نفس ذلك اليوم، قام رئيسا حركة العدالة والمساواة بزيارة نيالا، بما في ذلك مخيم الجير من أجل تقييم حالة النقل والعودة. وأكد ممثلي الخاص تقارير عن استعمال قوات الأمن المحلية القوة دون مبرر عند ترحيل المشردين داخليا. وأفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن نقلهم كان غير مناسب وقسريا. وقد دفع الوالي ومفوض لجنة الشؤون الإنسانية بأنه كان لا بد من تغيير مواقع المخيمات لأنها شيدت في أراضي خاصة وكانت تشكل مخاطر أمنية لمرفق عسكري مجاور، إذ أنه يقدم خدمات لعدد كبير من مواطني نيالا ممن هم من غير المشردين داخليا.

٣٤ - ودأب الوالي في جنوب دارفور على إثارة إمكانية نقل المشردين داخليا من مخيم كلمة، أحد أكبر المخيمات في جنوبي دارفور يقطنه ما يقدر بـ ٨٠.٠٠٠ مشرد داخلي. ويرى الوالي أن السلطات المحلية لا تستطيع تأمين سلامة عدد كبير كهذا من المشردين داخليا. وقد أشار ممثلي الخاص في مناقشاته مع الوالي وكذلك في إطار حركة العدالة والمساواة، إلى أن الأمم المتحدة ليست ضد تغيير المواقع في حد ذاته، ولكنه أكد على أن أي تغيير في المواقع ينبغي الاضطلاع به وفقا للإجراءات المتفق عليها والمعايير الدولية ذات الصلة والقانون الإنساني.

٣٥ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، زار وزير الخارجية وممثلي الخاص ثلاثة مواقع عودة حددتها الحكومة جنوب نيالا، وهي ثانية دلالية وأبو عجورة وشطاية. وقد زار هذه المواقع سابقا وفد من حركة العدالة والمساواة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة. أما العائدون، الذين لا يشملون في حالة أبو عجورة جميع القبائل التي تعيش أصلا في القرية، وفي حالة شطاية لا يشملون سوى مجموعة صغيرة، فقد أصروا على رواياتهم بأنهم شعروا بالأمان بسبب وجود الشرطة وسلوكها. وأثنوا على الجهود التي اضطلع بها الوالي،

الذي زودهم بأفكار لتحقيق المصالحة بين قبائل المنطقة. وقد قدمت لهم السلطات أيضا الدعم في إصلاح هذه المواقع. ولم يكن هناك أي وجود لأي منظمة غير حكومية دولية أو لموظفي الأمم المتحدة في أي من تلك المواقع. وستقوم الأمم المتحدة باستعراض الحالة في هذه المواقع، لتقييم مدى الوفاء بشروط النقل وتحديد إمكانيات تقديم المساعدات الخارجية في تيسير المصالحة والعودة الجاريتين.

٣٦ - وقد أسفرت زيارة رئيسي حركة العدالة والمساواة المشاركين عن النتائج التالية، التي قدمت لاحقا إلى أعضاء آلية التنفيذ المشتركة في اجتماع الآلية المعقود في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر:

- (أ) أن من حق الحكومة أن تحدد مواقع النقل استنادا إلى معايير تتسم بالشفافية؛
- (ب) أن الأمم المتحدة ليست ضد عمليات النقل في حد ذاتها وستساعد الحكومة في القيام بجهود تغيير المواقع التي تتسق تماما مع القانون الإنساني الدولي والمعايير المقبولة،
- (ج) أن العودة ونقل المشردين داخليا يخضعان معا لموافقة آلية الإدارة والتنسيق؛
- (د) أن العنف والاستعمال المفرط للقوة ضد المشردين داخليا والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية أثناء جهود النقل أمر غير مقبول؛
- (هـ) ستنشأ آلية استشارية محسنة كثيرا معنية بالنقل والمسائل ذات الصلة بين جميع أصحاب المصلحة على أرض الواقع، بمن فيهم ممثلو سلطات الحكومة المحلية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمشردين داخليا؛
- (و) أن مراقبي الاتحاد الأفريقي وقوات الحماية ضروريان لحراسة قوافل الإغاثة عن طريق إنشاء محطات دائمة ومتنقلة على طول ممرات الإغاثة؛
- (ز) ستوضع مبادئ توجيهية لتقديم المساعدة لحالات العودة الطوعية بالتشاور الوثيق مع المشردين داخليا والحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والاتحاد الأفريقي. كما ستشجع زيادة دوريات الاتحاد الأفريقي في مناطق العودة وإجراء وكالات المساعدة الإنسانية لزيارات متكررة ودعم الأمم المتحدة الفعال لجهود المصالحة وإعادة التأهيل.

تاسعا - حقوق الإنسان والحماية

٣٧ - يساورني القلق بشأن التقارير الواردة عن زيادة تجنيد حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة للمشردين داخليا ومراقبتهم. وقد تلقى مراقبو

حقوق الإنسان في أبو شوك وزمزم وكلمة تقارير تشير إلى أن حركات التمرد تنشئ حاليا بعض المنشآت داخل مخيمات المشردين داخليا تمكنها من مراقبة الاتصالات بين المشردين داخليا ومجتمع الشؤون الإنسانية. وهذا قد يعرض للخطر سلامة المشردين داخليا والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وعمل مراقبي حقوق الإنسان في المخيمات. وأحث جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب بروتوكولي أبوجا للمحافظة على الطابع المدني للمخيمات.

٣٨ - ولا يزال العنف الجنسي والاغتصاب مستمرين في جميع أنحاء دارفور. وعلى سبيل المثال، هاجم رجال قبائل مسلحون عددا كبيرا من المشردين في كبكابية، شمالي دارفور، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وعموما، لا تزال الشرطة مترددة للغاية في التحقيق في حالات العنف والاغتصاب التي تبلغ عنها مشردات داخليا؛ أو ترفض حتى الاعتراف بتلك التي يبلغها بها مراقبو حقوق الإنسان.

٣٩ - وارتفع عدد عمليات الاعتقال، بما فيها الاعتقالات التعسفية، في جنوبي دارفور. وعقب حادث مخيم كلمة الذي وقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى اعتقال أكثر من ٢٠ شخصا من المشردين داخليا. وحاليا تقوم الشرطة باحتجازهم لغرض التحقيق. وفي شمالي دارفور، يبدو أن عدد حالات الاعتقال التعسفي وسط المشردين داخليا قد انخفض في الشهر الماضي، ولكن لا يزال يجري اعتقال المدنيين من المجتمعات المحلية المضيفة. وترد تقارير أيضا عن قيام الشرطة بتعذيب المشردين داخليا والتعامل معهم بوحشية خلال عمليات النقل.

٤٠ - وتواصل الشرطة والسلطات المحلية مضايقة وتهديد المشردين داخليا الذين كانوا على اتصال بمراقبي حقوق الإنسان والوفود الزائرة. وفي بروتوكولي أبوجا، التزمت الحكومة بمنع أي طرف أو مجموعة من ارتكاب أعمال الترويع هذه ضد المدنيين. وأعلنت الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون في اجتماعات آلية التنفيذ المشتركة أن الحكومة ملزمة بضمان سلامة المشردين داخليا.

٤١ - ويظل الأطفال يشكلون واحدة من أشد الفئات ضعفا ضمن ضحايا العنف المتصاعد وأعمال النقل القسرية المستمرة في دارفور. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، حُمِّل عدد من الأطفال في شاحنات ونقلوا إلى مخيم جديد في جنوبي دارفور بدون ذويهم. وجرى فصل خمسة أطفال على الأقل عن أسرهم. وأبلغ في اليوم نفسه أيضا عن اختطاف ١٣ من الأطفال والنساء وهم يجمعون حطب الوقود خارج مخيم كلمة في جنوبي دارفور. وخلال حادث إطلاق نار وقع في مخيم كلمة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ورد أن طفلين قُتلا، في

حين أن طفلين آخرين أودعا السجن في جنوبي دارفور عقب الحادث الذي وقع في مخيم كلمة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٢ - وعقب اعتماد الأمم المتحدة استراتيجية شاملة للحماية في السودان، وهي الاستراتيجية التي أشرت إليها في تقريره السابق، بدأ تعيين موظفي حقوق إنسان وحماية جدد. وقدم ممثلي الخاص طلبا لنشر ٥٠ مراقبا إضافيا من مراقبي حقوق الإنسان وموظفي الحماية لتيسير تنفيذ استراتيجية الحماية.

٤٣ - ومنذ صدور تقريره الأخير، لم يحرز تقدم يذكر صوب تحقيق وصول مراقبي حقوق الإنسان على نحو حر وغير معاق وفي حينه إلى مراكز الاحتجاز. علاوة على ذلك، فُرضت قيود على تنقل مراقبي حقوق الإنسان في بعض المخيمات.

عاشرا - عملية السلام في دارفور

٤٤ - في تقريره الأخير، أشرت إلى المفاوضات التي كانت جارية في أبوجا بين الحكومة وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة. وقد واجهت تلك المفاوضات صعوبات خطيرة، حيث رفضت الحركتان التوقيع على البروتوكولين المتفق عليهما بشأن تحسين الأمن والحالة الإنسانية، أو الشروع في المحادثات السياسية، ما لم يتم الاتفاق على جميع المسائل الأخرى. ومن المشجع ملاحظة أن الأطراف وقعت أخيرا على البروتوكولين المتفق عليهما، تحت إشراف فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي، وشرعت في المحادثات بشأن المسائل السياسية، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن إعلان مبادئ يرسى الأساس لاتفاق سياسي. ورغم أن الأطراف لم تتمكن من وضع الصيغة النهائية لإعلان المبادئ هذا عند تعليق المفاوضات في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، فقد أحرزت تقدما موضوعيا صوب تلك الغاية. واتفقت الأطراف أيضا على الاجتماع مرة أخرى قريبا في أبوجا لمواصلة محادثاتها. وأعلن الاتحاد الأفريقي أن جولة المحادثات المقبلة في أبوجا ستبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

٤٥ - ورغم الانتكاسات التي حدثت مؤخرا، يمثل التوقيع على بروتوكولين بشأن الشؤون الإنسانية والأمنية بشارة طيبة للمجتمع الدولي. وقد حدث ذلك كنتيجة ملموسة لعملية أبوجا التي توفر للأطراف أساسا تنبني عليه المفاوضات في المستقبل. ويمثل ذلك أيضا مؤشرا على استعداد الأطراف لتسوية الصراع في دارفور بالوسائل السياسية، وأنها قادرة على العمل معا، رغم ما ارتكب في السابق من فظائع وعدم الثقة المتعمق بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل البروتوكول المتعلق بتحسين الحالة الإنسانية عددا من الالتزامات الجديدة التي ستيسر

كثيرا توصيل المساعدة إلى المحتاجين في جميع أرجاء دارفور وحماية حقوق المشردين داخليا في مناطقهم الأصلية. وينشئ البروتوكول وحدة تيسير مشتركة، يقودها الاتحاد الأفريقي بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة وبمشاركة المجتمع الدولي. وستعمل هذه الوحدة في الميدان لكفالة التنفيذ الكامل للبروتوكول، ومعالجة ما ينشأ من احتياجات وعقبات، واستقصاء سبل إعادة بناء الثقة والاطمئنان في جميع أرجاء منطقة دارفور المضطربة. ويمكن لآلية التنسيق هذه أن توفر مساعدة لا تقدر بثمن للطرفين ولسكان دارفور.

٤٦ - إلا أن توقيع البروتوكول الأممي طغى عليه التدهور المفاجئ في الحالة الأمنية في دارفور الذي بدأ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وما تبعه من انتهاكات متعددة. وقد أنشأ بروتوكول أبوجا، واتفاق نجامينا من قبله، معايير مرجعية واضحة يمكن للمجتمع الدولي أن يقيس بها مدى امتثال الأطراف. ويمكن تقوية التزام الأطراف وتعزيزه بقيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات وممارسة الضغط بصورة متضافرة. ووجود آليات رصد موثوق بها ودقيقة على أرض الواقع، بالإضافة إلى آليات الرصد التي أنشأها الاتحاد الأفريقي، من شأنه توفير الإرشاد اللازم للمجتمع الدولي من أجل تحديد أهداف ضغطه وإجراءاته.

٤٧ - وتمثل أحد التطورات المشجعة الأخرى في أبوجا في استعداد الأطراف للبدء أخيرا في مناقشة المسائل السياسية، أثناء مواصلة الأفرقة التقنية العمل في مجال الشؤون الأمنية. وقد كان ذلك تطورا هاما، بالنظر إلى المواقف السابقة لحركتي التمرد اللتين كانتا تصران على أن سريان وقف إطلاق النار يجب أن يسبق انتقال المناقشات إلى المسائل الأمنية. ووضع فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي مشروعا لإعلان المبادئ استنادا إلى فهمه للمطالب الأساسية التي قدمتها الأطراف. وتشمل هذه الاعتراف بالتنوع العرقي والثقافي والديني والاجتماعي في السودان، والالتزام بوحدة السودان وسيادته، والحاجة إلى توزيع منصف للسلطة والثروة الوطنية، وإعادة تأكيد مبادئ المساواة والمواطنة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

٤٨ - وأبلغ نائب الرئيس، طه، مجلس الأمن في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في نيروبي، وهو يكرر ما قاله القادة السودانيون في بيانات سابقة، أن حكومته على استعداد لاستخدام نموذج نيفاشا كأساس للتوصل إلى تسوية سياسية في دارفور. وأضاف أن ذلك من شأنه أن يوفر لمواطني دارفور وسكان أقاليم السودان الأخرى القدرة على المشاركة في إدارة شؤونهم الخاصة بهم والحصول على سلطة إضافية في ذلك. وذكر أيضا أن حكومته ترى أن التسوية السياسية في دارفور ستشمل اتفاقا على تقاسم الموارد الوطنية والثروة بطريقة تعطي كل محافظة وولاية وإقليم في السودان حصة متناسبة تفني بتطلعات السكان. وهذه مقترحات

موضوعية تقتضي من حركتي التمرد النظر فيها والاستجابة لها بصورة جادة خلال جولة المفاوضات المقبلة.

حادي عشر - الاتحاد الأفريقي

٤٩ - لا بد من الإشادة ببعثة الاتحاد الأفريقي المعززة في السودان على دورها الاستباقي والإيجابي الذي تقوم به في دارفور، في ظل ظروف يزداد فيها طابع التحدي وبموارد محدودة. وبالإضافة إلى مهام الرصد الثابتة التي تضطلع بها البعثة، فقد قامت بأدوار وساطة لمنع الصراعات وتخفيف حدة التوترات في حوادث أخذ الرهائن ونهب المواشي. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ مفوض لجنة الشؤون الإنسانية رعاة الإبل بأن الاتحاد الأفريقي سيتفاوض مع حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة بغية استرداد ممتلكاتهم المسروقة. وبإمكان هذه الصراعات، إذا لم تسوى، أن تؤدي إلى تصاعد الصراعات القبلية. علاوة على ذلك، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت البعثة بنجاح بمهمة إنقاذ لنحو ٤٠ فرداً من العاملين في مجالي المساعدة الإنسانية الذين حوصروا في الطويلة خلال القتال الذي اندلع مؤخراً هناك. وبالنظر إلى حالة انعدام الأمن السائدة حالياً في دارفور، يمكن للبعثة أن تتقصى إمكانات تعزيز وجودها للرصد في مختلف مناطق التوتر. وبوسع البعثة أن تنظر في إرسال وحدات، مهما كان حجمها متواضعاً، إلى هذه المناطق المثيرة للقلق، بغية حماية المدنيين بوجودها.

٥٠ - وتفيد البعثة بأن لديها الآن قوات يتجاوز عددها ٨٠٠ فرد في دارفور ومراقبين عسكريين يزيد عددهم قليلاً على ١٠٠ مراقب. وفي الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، نُشر ٩٠ فرداً من القوات الرواندية في دارفور، بمساعدة من الولايات المتحدة. وبدأ وصول عدد إضافي من المراقبين العسكريين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر من غابون وغامبيا ومصر. وخلال الأسبوعين المقبلين، يتوقع وصول قوات من جمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغامبيا ونيجيريا.

٥١ - وتظل أوجه النقص في السوقيات تمثل مشكلة أمام الوفاء بولاية البعثة الموسعة. وحالات النقص في معدات الاتصال، ووسائل النقل الأرضي، والطائرات ثابتة الأجنحة، ووقود الطائرات، والقدرات الطبية، لا تزال تقيد أنشطة البعثة ويجب توفيرها وتوصيلها إلى أماكنها على سبيل الأولوية. وستواصل لجنة الاتحاد الأفريقي تنسيق دعم المانحين لكفالة معالجة احتياجات البعثة ذات الأولوية. والبعثة هي آلية الرصد الوحيدة الموجودة في الميدان وستظل تضطلع بدور حاسم الأهمية في تهيئة بيئة آمنة في دارفور. ويجب أن يوفر المجتمع الدولي كل الدعم اللازم لها حتى يتسنى لها القيام بذلك بفعالية.

ثاني عشر - عملية السلام بين الشمال والجنوب

٥٢ - منذ أقل من أسبوعين، خلال جلسة مجلس الأمن التي عقدت في نيروبي، ركز أعضاء المجلس على أهمية التعجيل بمحادثات السلام بين الشمال والجنوب بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل بحلول نهاية السنة. وبعثت تلك الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن رسالة واضحة إلى طرفي التفاوض مفادها أن المجتمع الدولي على استعداد لتوفير الدعم الكامل لعملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلا أنه يتعين على الطرفين إبرام اتفاق دون مزيد من التأخير. ومما يثلج صدري الالتزام الذي أعلنه كل من نائب الرئيس، طه، ورئيس حركة تحرير شعب السودان، جون قرنق، بالتوصل إلى اتفاق سلام شامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وكما قلت في جلسة مجلس الأمن في نيروبي، ينبغي للسلام بين الشمال والجنوب أن يمثل حافزا لتسوية الصراع الذي طال أمده ومن شأنه أن يمثل أيضا أساسا صلبا لمعالجة الصراعات التي تهدد بالنشوب في أجزاء أخرى من البلد.

٥٣ - وفي حين أن الطرفين أوشكا على إكمال مفاوضاتهما، لا يزال يتعين تسوية بعض المسائل، خاصة مسألة تمويل جيش الجنوب خلال الفترة السابقة للفترة الانتقالية وخلال الفترة الانتقالية. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استأنف الطرفان المفاوضات على المستوى التقني، للتوصل إلى حل توافقي مقبول لهذه المسألة وغيرها من المسائل المعلقة. وبغية مساعدتهما، أوفدت الأمم المتحدة فريقا من الخبراء إلى نيفاشا، كينيا. وأرى أنه يمكن إيجاد حلول مقبولة لهذه المسائل. إلا أنه، بالنظر إلى ما لهذه المسائل من مضاعفات سياسية، يمكن أن يواجه الطرفان صعوبة في الاتفاق على سبل تسويتها وحدهما. وبوسع المجتمع الدولي تقديم مساهمة هامة في هذه النقطة، وهي: يمكن لحل توافقي عادل وعملي وبناء، مدعوم بتوافق آراء دولي، أن يقرب الشقة بين الطرفين ويساعدهما في إبرام اتفاق سلام في الوقت المحدد. ويمكن لآلية متابعة، تحظى بمشاركة دولية قوية، أن توفر للطرفين التأكيدات اللازمة بأن ذلك الحل التوافقي سينفذ بصورة عادلة.

ثالث عشر - ملاحظات

٥٤ - في آخر تقرير قدمته إلى المجلس، ذكرت أن تقدما قد أحرز في المحادثات بين الشمال والجنوب ورحبت باعتماد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولاية أوسع لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أحرز المزيد من التقدم في هذه الجبهة، مع حدوث تطورات سياسية إيجابية خلال المحادثات في أبوجا. وأسفرت جلسة مجلس الأمن التاريخية المعقودة في نيروبي عن التزامات من الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان بإجراء محادثات بين الشمال والجنوب والتوصل إلى

اتفاق سلام نهائي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي أبوجا، تغلبت الحكومة وحركتا التمرد (حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة) على الخلافات وحقت إنجازا بالتوقيع على بروتوكولين بشأن الشؤون الإنسانية والأمنية. وتمكن الأطراف أيضا من البدء في مناقشات بشأن إعلان المبادئ، الذي يمثل الأساس للأهداف والمؤسسات السياسية في دارفور مستقبلا. وواصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، في حدود قدراتها السوقية المحدودة، الاضطلاع بدور استباقي في دارفور، حيث تعمل على نزع فتيل التوترات بين الأطراف.

٥٥ - وللأسف، طغى التدهور في الحالة الأمنية على ما نشأ من تفاؤل على الصعيد السياسي. وفي دارفور، تبدو الفوضى أمرا وشيكا مع انهيار النظام. وتواصلت انتهاكات وقف إطلاق النار بعد أيام قليلة من الالتزامات التي أعلنتها الأطراف في بروتوكولي أبوجا. وينبغي أن تفهم الأطراف أن العنف والأنشطة العسكرية العدائية، خاصة بعد التوقيع على بروتوكولي أبوجا، ليست مقبولة كوسائل لتحقيق المكاسب السياسية. ويجب أن تفهم حركتا التمرد أن عدوانهما الذي حدث مؤخرا لا يمكن تبريره استنادا إلى الدفاع عن النفس أو إلى مظالم يعود تاريخها إلى ما قبل اتفاق ٩ تشرين الثاني/نوفمبر القاضي بوقف الأعمال العدائية. وينبغي للحكومة من جانبها أن تلاحظ أن أي ميزة عسكرية قد تجنيها من استخدام القصف الجوي لا تساوي إطلاقا العواقب السياسية السلبية لنقضها التزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار. وأدعو الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها، وذلك بتوفير معلومات عاجلة إلى الاتحاد الأفريقي عن المواقع المحددة لقواتهم، وممارسة السيطرة التامة على قواتهم، لوضع حد لمعاناة المدنيين.

٥٦ - وعقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، في نيروبي، فسر بعض أطراف الصراع صياغة عبارات القرار بأنها أقل تشددا من قرارات المجلس السابقة بشأن السودان. بيد أن ممثلي الخاص يعمل على توضيح أن جلسة مجلس الأمن المعقودة في نيروبي ركزت أساسا على عملية السلام بين الشمال والجنوب، وأن الفقرات التي تتعلق بدارفور في ذلك القرار لا تحل محل قرارات المجلس التي اتخذها سابقا بشأن دارفور. فهي ليست إلا تكملة للقرارات السابقة.

٥٧ - وبلورت جلسة المجلس المعقودة في نيروبي المناشدات التي أصدرها العديد من الأطراف الدولية والإقليمية إلى حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة والحكومة للتركيز على عملية أبوجا والشروع في مفاوضات سياسية جادة. وكان هناك أيضا توافق دولي واضح في الآراء على الصلة بين المفاوضات بين الشمال والجنوب

وعملية أبوجا. ويمكن للتوصل إلى اتفاق سلام شامل بين الشمال والجنوب أن يوفر أساسا للجهود الرامية إلى إدماج المناطق المهمشة الأخرى في السودان، وإنشاء تحالف سياسي جديد من أجل السلام والتشجيع على تغيير طابع النظام في الخرطوم.

٥٨ - وفي حين أنه يجب على طرفي المفاوضات بين الشمال والجنوب اختتام تلك المفاوضات في الموعد النهائي الذي حدده، يساورني القلق لأن بعض العناصر لدى الجانبين قد ترى مصلحة لها في تقويض فرص إبرام اتفاق سلام شامل. ويمكن للاحتكاكات الداخلية، أو الخصومات الشخصية، أو السعي إلى الحصول على مكاسب أكبر خارج إطار عملية السلام بين الشمال والجنوب، أو المجموعات التي تتنافس على كسب الاهتمام، أن تمثل عقبات صعبة. ولا يمكن السماح للجهات الساعية إلى إفساد العملية بتحويلها عن مسارها.

٥٩ - وسيؤدي إبرام اتفاق سلام شامل إلى آثار عميقة الأثر بالنسبة للسودان، وسيؤذن دون شك بقدوم مرحلة جديدة في المنطقة. وسينطوي ذلك أيضا على تحديات هائلة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان والمجتمع الدولي عموما. ويجب أن يستمر الاهتمام والدعم الدوليين. كما يجب أن يستمر تقديم المساعدة الدولية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي. وقد بدأت الأمم المتحدة التخطيط لمرحلة التنفيذ. واستنادا إلى أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، وبمجرد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، سأقدم تقريرا إلى المجلس وأعرض توصياتي بشأن ما يتوخى من حجم وهيكل وولاية للبعثة الكاملة التي ستلي البعثة المتقدمة الحالية. وسيشمل ذلك أيضا الجدول الزمني لنشر القوات.